باب المراسلة والمناظرة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب ففتحناه ترغيباً في المعارف وانهاماً للهمم وتشحيذاً للاذهان . ولكن العهدة فيما يدرج فيه على اصحابه فنحن براء منه كله . ولا نخرج ما خرج عن موضوع المنتطف ونراعي في الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير مختلفان من اصل واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيره عظيما كان المعترف باغلاطه اعظم (٣) خير الكلام ما قل ودل . فالمقالات الوافية مع الايجاز نستخير على المطولة

الجرائم في مصر

وتقرير القيسي باشا

نشر صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا مدير الامن العام تقريراً ضافياً عن حالة الامن العام في القطر المصري في عام ١٩٢٨ جاء فيه على احصاءات مفصلة يستدل منها ان عدد الجنايات في العام المذكور قلت عن مثلها في العام السابق ٣٨١ جناية واكثر القلة بين الجرائم الخطيرة فحضرة الاستاذ حسن حسين بكتابة هذه الكلمة توطئة لدرس موضوع الجرائم في مصر ووسائل مكافحتها

كانت الحياة تمشي على سهل وتسير سيرة السذاجة والبساطة حيث كان الانسان على فطرته الاولى يعيش مع السذاجة والبساطة ، ولقد تبدلت الحال غير حال ، وسار الانسان مع سنة التطور ، وقانون التحول — فانفرجت زاوية العلم ، واتسعت دائرة المعارف ، واصبح انسان اليوم غير انسان امس الغابر

ومصر الناهضة الفتية تسير الآن الى جانب غيرها من الامم الحية الراقية قدماً بقدم وتعمل على رفع شأنها يوماً بعد يوم ، ولا ادلّ على ذلك مما نراه ونقرأه العام بعد العام ، من التقارير والاحصاءات الدالة على مقدار يقظة الحكومة ، ومبلغ نزوع الامة الى الرقي

الحق : ان مسألة التقارير والاحصاءات من اهم واعظم ما تشتغل به دول الغرب في تعرف حالتها للعمل على تلافي الخطر ودرء الشرور الاجتماعية قبل استفحالها والحق — ان مسألة الاحصاء قد اصبحت علماً مستقلاً يدرس في كليات الحقوق والتجارة وان مسألة المقابلة قد صارت من اهم المسائل في تعرف الادواء الاجتماعية ووصف الدواء لها . آية ذلك اننا لا يمكننا ان نعالج مسألة عامة في حياة امة من الامم — كمسألة الأمن العام مثلاً الا

اذا تعرفنا بالاحصاء عدد ما وقع من الجرائم في يوم او اسبوع او شهر او عام او نسبة هذه الجرائم بالمائة الى السكان ثم مقابلة ذلك بمثل اليوم او الاسبوع او الشهر او العام في السنة السابقة مثلاً . هنالك تعرف الفرق بين حالة في زمن ما — ونفس هذه الحالة في زمن آخر — وهنالك نستطيع من بعد ذلك ان نصف الدواء بعد تعرف الداء

ولقد كانت الجرائم في مصر سنة ١٩٢٧ كثيرة زائدة عما كانت في عام آخر — فارتفعت الاصوات من كل جانب بالضجيج والشكوى — وثارت الاقلام تعالج مسألة الامن العام — وزيادة الجرائم وتبحث في اسباب هذه الزيادة — وما يلزم للعمل على هبوطها — وكان سعادة مدير الامن العام يتدبر الامر في تريث ورشد، ويعالج مسألة زيادة الجرائم مع الخلود الى السكون ، بهمة الشباب وحكمة الشيوخ. ثم هو من بعد ذلك ما لبث ان اصدر تقريره لسنة ١٩٢٧ فكان آية في الاحكام وتعليل الاشياء وقدر الامور حق قدرها . اما وقد صدر الآن تقرير سنة ١٩٢٨ عن حالة الأمن العام في المملكة المصرية — فاننا نحاول ان ندلي بآراء عسى ان تجد قبولاً لدى القائمين بالامر — فيستخلص منها ما يتفق وحالة البلاد ، ويتلاءم مع طبائعنا وعاداتنا ، وجودنا ، ونحن نعلم ان لكل امة عادات ولكل شعب حالات ، وان ما يتسق مع خلق لا يوافق ولا ينفع خلقاً آخر وان للعوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية حكماً واثراً فعالا وانما الحكمة تحتم والواجب يقضي بوضع الشيء في ما هو لائق به — في محله

ولئن كان سعادة مدير الامن العام موفقاً في تقريره سنة ١٩٢٧ فانه الآن وفي تقريره لسنة ١٩٢٨ كان اكثر توفيقاً — آية ذلك ما نراه في هذا التقرير من احصاءات نفيسة — وبيانات دقيقة — للجرائم التي وقعت في المملكة المصرية سنة ١٩٢٨ على تباين انواعها ، واختلاف درجاتها — في كل بلد وقرية ومركز ومديرية — ثم مقابلة ذلك بسنوات اخرى — للبرهنة على ان حالة الامن في هذا العام احسن مما كانت عليه في السنين الماضية . فهو بصف الداء وصفاً حكيماً ثم يدل على الدواء — في تريث ورشد

ولم يكن فوت قدرته ان يشير الى اسباب الاجرام في مصر ، ويلوح بما يراه هو من العوامل الفعالة في انقاص نسبة الاجرام في هذه البلاد — مثل ذلك ما قاله من وجوب زيادة رجال البوليس الساهرين ونشر لواء التعليم في ربوع البلاد والسعي المتواصل لحصر تجارة المخدرات على اختلافها ، والتوفيق بين المال واصحاب الاعمال والتضييق في منح الرخص لاصحاب المحال الخطرة والمقلقة للراحة وتنظيم شؤون المراهنات والمقامرة على اختلافها وتعديل اللائحة الخاصة بالتراجة وغير ذلك من المقترحات العملية المفيدة